

العلاقات الدولية

محاضرات

أ.م.د. هوشيار مظفر علي امين

جامعة صلاح الدين / كلية الاداب

قسم الاعلام

المقدمة:

تعالج هذه المحاضرات فكرة : مبادئ العلاقات الدولية بين المدرستين المثالية والواقعية من خلال بلورة مفهوم تحليلي لشرح تلك المبادئ التي طبقها الباحثون والسياسيون في تنظيرهم المثالي وواقعيتهم الادارية السياسية وحدود تطبيقاتهم الادارية والقيادية قبل واثاء 2001 والتحول الذي جرى فيها على منظومة العلاقات الدولية حيث ان هذه المبادئ تحددت لديهم بين التنظير المثالي والتطبيق الواقعي وقام المحاضر باستخدام المنهج التحليلي الوصفي والمقارن بالرؤية التاريخية من خلال ادوات التحليل السياسي المباشر وتحديد النصوص النظرية والتطبيقات الادارية والقيادية الناجحة واقعيا وقد خرجت المادة بمجموعة نتائج تتمحور في كلياتها وجزئياتها استنادا لما تم تطبيقه في محاور اركان عمل العلاقات الدولية بصورة مبسطة.

تتمحور هذه المحاضرات حول اشكالية فهم مبادئ السياسة الخارجية بين المدرستين المثالية والواقعية بين النظرية والتطبيق في الاشكاليات التالية:

الاشكالية الاولى: ان فكرة المبادئ السياسية بصورها المثالية والواقعية في الحد الفاصل بين التنظير والتطبيق لها مبرراتها وهي

ندرة الفكرة في اطارها العام

عدم اتضاح الرؤية الكلية لهذه المبادئ

وجود ضبابية في العلوم السياسية في فهم فكرة المبادئ السياسية بصورتها المثالية والواقعية

الاشكالية الثانية: لقد حاولت رؤى عديدة اعادة انتاج مبادئ العلاقات الدولية في السياسة الخارجية بين الفلسفات السياسية

الاشكالية الثالثة: لم تحدد الى الان المبادئ الكلية للعلاقات الدولية في الفكر السياسي بما يكون مادة اجتماعية.

الفصل الاول

المفاهيم والمبادئ العامة

تمهيد:

ان من المهم قبل الخوض في تحليل مبادئ العلاقات الدولية في السياسة الخارجية تحديد مجمل التعاريف المندرجة في مادة المحاضرة.

وهكذا نستطيع ادراك العلاقة بين

المفاهيم: Concepts

و

المبادئ العامة: General principles بموازاة مفرد المبادئ: principles موضع الدراسة وفق ما سيلي.

حيث ان المفاهيم وهي مفرد مفهوم تؤطر ما يمكن ادراكه بينما المبادئ العامة تحدد كليات القواعد الاساسية للمصطلح السياسي : The political term .

البحث الأول: مفهوم المبادئ الخاص بالعلاقات الدولية

1. تعريف المبدأ

لا بد لفهم مفهوم المبادئ من ادراك تعريفها اللغوي والاصطلاحي ومحدداتها اللغوية والبيانية.

ا. المبدأ لغة:

(المبدأ: اسمٌ ظَرْفٌ مِنْ "بَدَأَ، وَيُجْمَعُ عَلَى "مبادئ"، و هو في الأصل مكان البداءة في الشيء، أو زمانه، فمبدأ الشيء: أوله، ومادته التي يتكوّن منها، كالطين مبدأ الإنسان؛ كما قال - تعالى - : ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾ سورة السجدة: 7،. والمبادئ: جمع مَبْدَأُ الْمَبَادِي الْأُولَى لِتَعْلِيمِ الْقِرَاءَةِ : الْقَوَاعِدُ الْأُولَى الْأَسَاسِيَّةُ مَبَادِيُّ اللُّغَةِ مَبَادِيُّ الْحِسَابِ وَيَدَافِعُ عَنِ مَبَادِيهِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَالْخُلُقِيَّةِ : الْعَقَائِدُ الَّتِي يُؤْمَنُ وَيَلْتَزِمُ بِهَا الْمَرْءُ فِي حَيَاتِهِ وَسُلُوكِهِ)

وقال السيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ):

(المبادئ هي التي يتوقف عليها مسائل العلم كتحرير المباحث وتقرير المذاهب فللبحث اجزاء ثلاثة مرتبة على بعض وهي : المبادئ والاواسط والمقاطع وهي المقدمات التي تنتهي الادلة والحجج اليها من الضروريات والمسلمات ومثل الدور والتسلسل).

فالمبدأ لغة جذر يدل على المادة الاساسية لشيء ما من اعتقاد او علم او عمل او نظر كما هو بين من النص الانف.

ب. المبدأ اصطلاحاً:

هو في معناه الاعم مجمل قواعد الشيء الاساسية التي يقوم عليها باعتباره ما يسلم به لانه واضح بذاته لا يحتاج الى برهان بل تقوم عليه البرهنة كالمبادئ العقلية والاوليات وهو قاعدة اخلاقية او عقيدة يلتزم بها المرء في سلوكه.

فيستعمل المبدأ في معان متعددة في اللغة العربية وفي الاصطلاح الاكاديمي ويجيء بمعان متقاربة تدل على الاساس والاصل والكليات التي يتفق عليها العقلاء فيقال: مبادئ خاصة ومبادئ عامة للدلالة على جملة الامور المتفق عليها وهذا الاستعمال غير محصور بالامور المادية فحسب بل يتعلق بالامور النظرية والمبادئ الفكرية حيث: ان الفرق بين المبادئ والاسس هو ان المبادئ هي الافكار المتفق عليها بين اهل الاختصاص اما الاسس فهي الافكار التي توضع عند التأسيس بعد النظر للمبادئ الاساسية حيث ان المبادئ عنده تقوم على جملة مقومات تحدد اطر تلك المبادئ.

ج. المبدأ اصطلاحاً سياسياً في العلاقات الدولية

المبدأ في الاصطلاح السياسي مرتبط بالسياسة فيقال : المبدأ السياسي: The political principle وهو : كل مجموعة من القيم التي تحدد سلوكاً سياسياً مرتبط كل الارتباط ببناء الدولة اي يكون المبدأ حداً جامعاً للسلوك السياسي داخل الدولة باعتبار ان الدولة في المبدأ السياسي الذي تتبني عليه مجتمع انساني يمارس

بنجاح حق احتكار شرعية استخدام القوة في منطقة معينة بعبارة اخرى جوهر الدولة القسر والاكراه وهي حقيقة واقعة

لذلك كانت المبادئ السياسية في العلاقات الدولية مرتكزا لبناء سياسة حقيقية حيث : لا تتناقض في الواقع بين المبادئ والمصالح.. أعنى المبادئ النبيلة والمصالح المشروعة، وبالتالي لا تتناقض بين السياسة التي تقوم على المبادئ والسياسة التي تستهدف المصالح، ولكن التناقض في الواقع ينتج من سياسة بلا مبادئ أو مصالح بلا مشروعية.. لأن المبدأ في الأساس لم يثبت كمبدأ إلا لكونه يحقق المصلحة العامة، لكن المصالح الخاصة هي التي يمكن أن تخالف المبدأ. ولا تتناقض بين الحكمة السياسية والالتزام بالمبادئ الوطنية، فالحكمة السياسية التي تسعى لتحقيق المصالح الوطنية المشروعة تعني ببساطة تلازم مبدأ الحكمة الأخلاقي بمبدأ المصلحة السياسي لكل مكونات الوطن وليس لفئة على حساب فئة، وإذا جاز القول إن الحكمة السياسية في العلاقات الدولية تعني تلازم مشروعية المصلحة مع مشروعية المبدأ، فإنه من الواضح أن لا أحد يعتنق مبادئ مشروعه ضد مصالحه المشروعة، ولكن قد يسعى البعض منا إلى مصالح غير مشروعة ولكن بالتخلي عن مبادئه المشروعة

لذلك فالمبادئ والمضافة اليه السياسة في العلاقات الدولية اي مصطلح المبادئ في كلياته وجزئياته يرتبط بالسلوك الخلقى كما في المبادئ السياسية لحقوق الانسان على سبيل المثال حيث تكون المبادئ باضافتها الى الحقوق ممارسة اجتماعية وفق المبادئ كاملة النضج اذ يوجد اختلاف في الراي في تطبيق المبادئ بين كل عناصرها الرئيسية وهكذا يندرج محتوى المعايير والوسائل الكفيلة بتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ.

2. معنى المبدأ السياسي

ان المبادئ السياسية هي مجموعة قيم تحدد اصول بناء الدولة وادارتها وقيادتها والسلوك السياسي في تطبيق القانون فيها مع المحافظة على حقوق الانسان من خلال تطبيق المبادئ بعدل وانصاف في ممارسة السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء في ذلك وهو ما طبقه منظرو العلاقات الدولية في الجوانب:

ا. المثالية

ب. القيمية

ج. الاخلاقية

د. الفلسفية السياسية

هـ. الواقعية

فالمبدأ اذن هو قيمة ذاتية يتخذها منظر ومطبق السياسة وفقا لرؤيته السياسية والاستراتيجية والادارية والقيادية من خلال تفكيره السياسي وفق ضوابط وقواعد محددة ضمن العلاقات الدولية.

3. المبادئ في العلاقات الدولية السياسة الخارجية:

يتعلق المبدأ السياسي في السياسة الخارجية بحدود التفاعل بين وضع القواعد للسياسة الخارجية Foreign policy rules وبين تطبيق السياسة الخارجية: Foreign policy implementation باعتبار ان المبدأ في السياسة الخارجية تحدده الاتجاهات العامة للسياسة فهي التمييز الحقيقي لمرتكزاتها فيما تواجهه وتريده والتكثيف الفعلي لمجموعة الاراء والاتجاهات التي تحكم الذهنية العامة لصانعي القرار السياسي.

وترتبط المبادئ في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بادارة ازمات بيئة السياسة الدولية وهي متعلقة بالسياسة الخارجية نفسها من خلال الاتفاق على جملة قواعد تشكل السياسة الخارجية Foreign Policy وتحدد اطر العلاقات الدولية International Relations

وهكذا فمبادئ السياسة الخارجية في الفكر الاستراتيجي للعلاقات الدولية هي كما يرى المحاضر جملة محددات قيمية وتوافقية تحكم عمل السياسي ويطبقها بكلياتها او جزئياتها في العلاقات الدولية للسياسة الخارجية وبضمنها العلاقات الدولية International Relations في سلوك الدول السياسي حيث ان العلاقات الدولية تشكل حقلا مستقلا في الاداء السياسي بموازاة السياسة الخارجية.

ومن الملاحظ في تحليل مبادئ السياسة الخارجية : ان المبادئ السياسية وبخاصة في السياسة الخارجية والمصالح السياسية: مترابطة ولا يمكن الفصل بينها وتتغير بحسب الزمان والمكان، فالمبادئ هي مجموعة الأهداف والقواعد والأسس التي تتحدد على أساسها السياسة ، والمصالح هي مجموعة الأعمال لتحقيق هذه الأهداف، وهي تمثل الممارسات التطبيقية في العلاقات السياسية بين أي دولة والدول الأخرى، سواء أكانت هذه العلاقات إيجابية: كتوطيد عرى العلاقات، والمزيد من مجالات التعاون بين الدول، وتوطيد فرص السلام، أم سلبية: كقطع العلاقات، أو تحجيم التمثيل الدبلوماسي، أو أعمال مثل التجسس، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، وصور من الهيمنة والصراع، وما مثلها من الأعمال التي تؤثر في إضعاف التواصل بين الدول ضمن نطاق العلاقات الدولية.

ومن ثم تتحدد العلاقات الدولية في السياسة الخارجية بانها : ليست مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية ، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

وهكذا يمكن فهم العلاقة بين السياسة الخارجية ومبادئها والعلاقات الدولية حيث: ان السياسة الخارجية والعلاقات الدولية هي نظام متشابك او كما يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من اجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من اجل بلوغ هدف محدد سلفاً.

4. تعريف العلاقات الدولية

منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الحادي والعشرين الذي نعيشه، حدث في أوروبا تحولاً كبيراً فكرياً واقتصادياً وسياسياً، وأهم هذا التحول ظهر على شكل الانفصال التام بين الدين والدولة، ذلك الانفصام الذي نشأ عن الصراع المرير الذي تحدثنا عنه بين رجال الدين وبين السلطة السياسية، حيث حاول رجال الدين أن تكون لهم الغلبة والسيطرة، فشددوا نفوذهم ويطشوا بكل من يخالفهم، من أجل ذلك ثارت الشعوب الأوروبية على الكنيسة وقامت الثورات الحديثة التي أقرت مبدأ الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية، وأقصت الدين عن الحكم.

هذا وقد وجدت في أوروبا الحديثة مجموعة من الوحدات السياسية القوية عسكرياً واقتصادياً، وبتخليها عن الدين تخلت عن كل القيم والمثل، فأصبحت سياساتها متقلبة من قواعد الأخلاق، من أجل فإن هذه الدول قد جعلت من مصلحتها القانون الذي يحدد شكل علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى، وتمثل ذلك في وجود روابط فيما بين الدول القوية بعضها مع بعض، واستعمار هذه الدول لغيرها ممن هي أضعف منها، أو ارتباط كثير من الدول الضعيفة بالدول القوية ودورها في فلكتها.

وقد ظهرت في هذا العصر العديد من المنظمات الدولية، كعصبة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة، وكثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الوحدة الإسلامية، وكان غرض هذه المنظمات وضع أنظمة خاصة تربط دول العالم بعضها ببعض، وكان من أبرز ما يميز هذا العصر هو وجود هذه المنظمات التي نشأ عنها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات ما بين دول العالم. العلاقات الدولية في اللغة:

العلاقات الدولية مصطلح مركب من لفظتين، (العلاقات) و(الدولية)، ونبين معناهما على النحو التالي:

العلاقات جمع علاقة من الفعل الماضي علق يعلق عُلوْقاً؛ والعُلوق هو تدلي شيء من شيء أعلا منه؛ تقول: (علّقت الشيء إذا جعلته يتدلى من شيء هو أعلى منه)، وكل شيء التزم شيئاً فقد علق به

وعلى ذلك فالعلاقات هي صلات تتصل الأشياء بها بعضها مع بعض الدولية مؤنث دولي: والدولي نسبة إلى الدولة، كالغزي، يقال لمن هو من غزة، والمصري يقال لمن هو من مصر والدولي من الفعل دولم، والفعل (دول) له معنيان التحول من مكان لمكان آخرتقول: (اندال القوم) إذا تحولوا من مكان إلى مكان آخر، و(تداول القوم الشيء)؛ إذا انتقل بين أيديهم

الضعف والاسترخاءتقول: (دال الثوب) إذا بلي من طول الزمن وشدة الاستعمال والدولة بفتح الدال تطلق على المعركة، أو على من تكون له الغلبة فيها، الدولة في الحرب دولة فلان؛ أي الغلبة في الحرب له، ومنه قوله تعالى وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ، أي نقلبها ونصرفها، فمرة تكون الغلبة لطائفة ومرة تكون لأخرى والدولة بالضم تطلق على المال؛ قال تعالى: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) سورة الحشر: الآية:7

(حيث أمر الله تعالى بتوزيع الفياء على الأصناف المذكورين في الآية حتى لا يكون هذا المال دائراً بين أيدي الأغنياء فقط

وعلى ذلك فالدولة في اصطلاح اللغة هي القوة والسلطان والغلبة، أما الدولة في الاصطلاح القانوني هي ما تكون من مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد وتخضع لتنظيم معين، فهي ما تكون من عناصر ثلاثة: الشعب والإقليم والسلطة، وهذا ما نقصده

ثانياً: العلاقات الدولية في الاصطلاح

قلنا إن الدول المختلفة التي تشكل مجموع الدول في العالم لا يمكنها أن تعيش في عزلة عن بعضها البعض، وإن كل دولة لا بد أن تكون لها حركة فاعلة في المجتمع الدولي، وإن هذه الحركة إما أن تكون في اتجاه السلم وإما أن تكون في اتجاه الحرب، وعليه لا بد أن تكون بين الدول مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في مجال السلم وما يمثله من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومجال الحرب و ما يمثله الجوانب التي تتعلق بإعلان الحرب، وحقوق الأسرى، وحقوق المدنيين وقت الحرب وغير ذلك، ومن هنا نستطيع أن نقول أن العلاقات الدولية هي مجموعة السلوك والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات وفقاً لأحكام الشرع.

تعريفات عصرية للعلاقات الدولية :

مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الدول أو منظمات الدول وما بين الطبقات الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحركات الشعبية التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى العريض لهذه الكلمة.

"يعرف جون بوتون العلاقات الدولية بأنها : " علم يهتم بالملاحظة و التحليل و التنظيم من أجل التفسير و التنبؤ".

و يعرفها "شارل ماكلوند" بأنها : " دراسة التفاعلات بين أنواع معينة بين الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات".

أما "رايت كوينسي" فيقول أنها : " علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في سواء علاقات رسمية أم غير رسمية".

يعرفها "مارسل ميرل" بأنها : "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بأنها بين المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود كما تشتمل على الأنشطة التقليدية {الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب

...إلخ} و تشمل أيضا تدفقات في طبيعة أخرى {اقتصادية ، سكانية ، رياضية
...إلخ}

و هناك من يعرفها بأنها : " علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي و السياسات الخارجية
للدول ، يحدد مناطق الخطر و مواضع الضعف و يشير إلى الخلل لتفادي الخطر و
تعويض الضعف".

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع و شامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع
الباحثين و المختصين فإن الإطلاع على التعريفات السابقة يوضح لنا أنها :

1. ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.
2. لا تشتمل على الرسمية بين الدول فقط ، و إنما تشتمل على الغير الرسمية.
3. و حينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد بين الدول ، و لكن
هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد و نشاطات المنظمات و المؤسسات
الثقافية.
4. العلاقات الدولية السياسية هي تلك التي لها تأثيرات سياسية .
5. انها كما ارى النظام المتشابك من الحراك الدولي بين الدول ذات السيادة.
وهي بالتالي شكل سردي سياسي له ابعاد تحليلية

5. المبادئ السياسية لعلاقات الدولية في السياسة الاميركية

نلاحظ انه في يتعلق بالسياسة الخارجية ومبادئها وصنعها وخاصة في السياسة
الخارجية الاميركية انها : تطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف
العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، و أول
ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة
الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار
هنا اختيار لبديل من البدائل بناء على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ
القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر

وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل اساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.

ونحن نجد ان المبادئ السياسة في السياسة الاميركية هي المعيار للعلاقات الدولية بفعل سطوة القطب الواحد حيث عند : محاولة النظر إلى مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الحالية كصراع لم يحسم بعد بين أزواج ثلاثة من الأفكار والمبادئ الكبرى المتناقضة، وهم فكرة العزلة في مقابل التدخل، وفكرة العمل الفردي في مقابل العمل الجماعي، وفكرة الأخلاقية في مقابل الواقعية.

وبالنسبة لأول هذه الأزواج الفكرية المتناقضة وهما فكرتا التدخل والعزلة، فالمعروف هنا ان الأمريكيين تاريخياً كانوا أكثر ميلاً للعزلة على المستوى الدولي، ولكن القرن العشرين وخاصة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية شهد تدخلًا واندماجاً امريكياً متزايداً في النظام العالمي وقضاياها، والعلاقات الدولية ومع ذلك مازال مبدأ العزلة مؤثراً على عقلية وتفكير صانع القرار السياسي الأمريكي في الفترة الحالية... الزوج الفكري الثاني داخل هذا المنظور الخاص بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية هما فكرتا الانفراد والعمل الجماعي، ويرى المحللون في هذه النقطة ان الولايات المتحدة وخاصة في حكومة الرئيس جورج دبليو بوش تميل بوضوح نحو التحرك الخارجي الفردي وعدم انتظار المجتمع الدولي ومؤسساته، اما في فترة بايدن فنجد العلاقات الدولية الضعيفة كما في موقف الولايات المتحدة من غزو روسيا لوكراينا والموقف من الصراع مع الصين في ولاية بايدن. والعلماء المختصون بالعلاقات الدولية يحددون ويفسرون التحرك الأمريكي في هذا الاتجاه بمبدأ العزلة وما يفرضه من شعور بعدم الثقة في الآخرين أو بجدوى الاعتماد عليهم، ويفسرونه أيضاً بطبيعة القوة العسكرية الأمريكية في الفترة الراهنة إذ تعتبر بلا منازع القوة العسكرية رقم واحد على الساحة الدولية، الأمر الذي يمكن أمريكا من التحرك العسكري والسياسي على الساحة الدولية دون استشارة أحد.... الزوج الفكري المتناقض الثالث هما فكرتا الأخلاقية والواقعية، وتعني الفكرة الأولى ان الولايات المتحدة في سياستها الخارجية سوف تولي اهتماماً متزايداً

بالقضايا الأخلاقية مثل حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحرية في العالم، وأن حرب أمريكا الراهنة ضد الإرهاب لا يجب أن تغفل أبداً هذه المبادئ، ويرتبط هذا المبدأ بقوة بأفكار وتوجهات المحافظين الجدد، ومن هذا المنطلق صرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي السيدة كوند ليزا رايس مؤخراً بأن أمريكا تهدف إلى احلال الديمقراطية في العالم الإسلامي.

ان مبادئ السياسة الخارجية الاميركية في قسم العلاقات الدولية هي مبادئ لا اخلاقية ولا قيمية وتوسعية واستعمارية وامبريالية ومصالحية ذرائعية براغماتية حيث تتحدد هذه المبادئ لدى جميع الرؤساء الاميركان وفق المنطق الاميركي الغاشم في الحكم باعتبار ان المبادئ الاميركية هي مبادئ خاصة بطبيعة اميركا الامبريالية التي تطمح للامبراطورية وفق الانقسام الاميركي بين الواقعية والمثالية. وهو ما شهدناه في الموقف الاميركي من الثورة الكوردية ايلول 1961. 1975 م ومن الاستفتاء على استقلال الاقليم ان مبادئ السياسة الخارجية الاميركية في نطاق العلاقات الدولية هي مبادئ غير مثالية وغير واقعية بل هي مبادئ لا تعبأ بالشعوب والامم والدول الاخرى لا بل وحتى لا تعبأ بحلفائها وانما يسودها التغلغل اليهودي الاسرائيلي فتكون مبادئ السياسة الخارجية الاميركية اذن كما توصف باننها مبادئ تقوم على مبدا واحد :

(استخدم الغضب وسيلة ولكن لا تلجأ اليه دائما)

فالمبادئ السياسية الاميركية في العلاقات الدولية في شقيها الداخلي والخارجي وفي تقييمها المثالي وفقا لمثاليتهم والواقعي وفقا لواقعيتهم انما تقوم على انها : مبنية دائما حسب ما تمليه عليها مصالحتها وتتسم منذ تكوين الولايات المتحدة الأمريكية وحتى يومنا الراهن بالتناقض المزدوج بين المثالية والواقعية من جهة وبين الانعزالية والتدخل من جهة أخرى. وهي لم تطبق مبادئ دستور الولايات المتحدة الأمريكية المتضمنة الادعاء بالحفاظ على حقوق الشعوب في الحياة و العيش بكرامة و أهمية العمل على منع الحروب بل اتبعت أمريكا سياسة خارجية قامت من خلالها بقمع الزنوج والهنود الحمر و سلبتهم حقوقهم في الحرية والحياة وخاضت الكثير من الحروب والتي كان

الهدف منها التوسع و زيادة النفوذ ومنع الدول الأخرى من منافستها على قيادة العالم وأن حروب الولايات المتحدة الأمريكية التي خاضتها بهدف زيادة مساحتها على حساب الدول المجاورة توثق إخفاق الأهداف السامية التي وضعتها الثورة الأمريكية وتؤكد استعداد أمريكا لاستخدام القوة العسكرية و خوض الحروب في سبيل تحقيق السيطرة على العالم ومنع أي دولة من أن تتحول لمنافس لها ولو من خلال اتباع وسائل لا أخلاقية وغير قانونية وشرعية. وأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس منظمة الأمم المتحدة لم يكن بهدف إنشاء تكتلات دولية لتنظيم جهود الدول نحو تحقيق السلام الدولي، فتحت مظلة الأمم المتحدة والشرعية الدولية شنت العديد من الحروب ضد دول مستقلة ذات سيادة وتم فرض السيطرة الثقافية والاقتصادية ونمط الحياة الأمريكية لتكريس التفوق الأمريكي وبقائها القوة العظمى والوحيدة في العالم.

ونظرا لهذه المبادئ السياسية الاستعمارية فان هناك تراجعاً في الهيمنة الاميركية في العالم خاصة في ولاية بايدين بسبب كشف زيف اميركا وعدم وجود مبادئ سياسية لها نظرا لانها اساس الشر الانحطاطي الاخلاقي السياسي في العالم حيث: بدا دورها وهيمنتها بالاضمحلال واخذ اشكال اخرى وسط الواقع التعددي العالمي.

ان ما يستخلص منه استنادا لما تقدم ان لكل رئيس امريكي مبادئ سياسية تخططها له النخب اليهودية والمحافظه المحيطة به ولكل الرؤساء الاميركان جملة مبادئ لا يكادون يخرجون عنها في ادارتهم للولايات المتحدة الاميركية وهذه المبادئ السياسية الكلية وبخاصة في السياسة الخارجية الاميركية تشمل على ما يراه المحاضر:

- ا. ان مصلحة الولايات المتحدة الاميركية التوسعية الاستعمارية الامبريالية بكل الطرق الممكنة لتنفيذ هذه المصلحة هي الاساس في العمل السياسي الخارجي
- ب. ان نصره الامه الاميركية مقدمة على نصره اي امة اخرى
- ج. ان حقوق الانسان لا قيمة لها البتة ولا وجود لها في مبادئ الرؤساء الاميركان ومبادئ السياسة الخارجية الاميركية

د. ان القوة هي المبدأ المقدس مهما انتجت هذه القوة من دمار في تطبيق مبادئ السياسة الخارجية الاميركية سواء بتطبيقها مباشرة او غير مباشرة في العلاقات الدولية. لذلك هناك اتجاهان رئيسيان في المبادئ السياسية الاميركية ومبادئ السياسة الخارجية الاميركية وبضمنها مبادئ الرؤساء الاميركان في العلاقات الدولية : إما اطار يشمل تحقيق الأهداف كلها بصورة متكاملة، وهذا إطار مثالي، ولكنه نادر الحدوث؛ أو إطار آخر يشمل تقديم التنازلات عن بعض الأهداف لتحقيق أهداف أخرى وفقا لأهميتها، وهذا إطار أكثر احتمالية لكنه يثير بعض الإشكالات.

ان العلاقات الدولية هي تشكيل ادائي لمجمل السياسة والسياسة الخارجية في وقت واحد.

الفصل الثاني

السياسة اطارا للعلاقات الدولية

مفهوم السياسة: Politics

ان السياسة مفهوم له محدداته النظرية والعملية واطره القيمية والموضوعية في الفكر السياسي وفي الفعل السياسي على حد سواء باعتبار ان السياسة تتشكل من النظرية والتطبيق في وقت واحد.

1. التعريف الغربي للسياسة

السياسة في اللغة الإنجليزية: "Politics" وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Politeia" المركبة من كلمتين: "Poli" ومعناها المدينة، و"Tiea" ومعناها الساكن. والمعنى المركب من الكلمتين هو المواطنة "Citizenship" هو التعايش في المدينة.

ان مفهوم السياسة في الانكليزية يرجع الى جذرها اللاتيني الدال على الادارة ففي قاموس اوكسفورد:

Politica بمعنى:

political affairs or beliefs

وتجئ في اللغة الانكليزية كذلك بمعنى الجاه والنفوذ.

والمعنى القديم للسياسة والمستعمل في الفلسفة اليونانية يعني: (علم الدولة) أي: ذلك العلم الذي يقتصر على دراسة الدولة من حيث مفهومها وتنظيمها ومؤسساتها وتشكيلاتها وممارستها.

وتعني السياسة المواطنة ولها دور مهم في اثينا القديمة وكل مواطن هو عضو في البرلمان باعتبار ان البرلمان مفتوح للجميع وفق الوعي السياسي.

اما المعنى الحديث عند الغربيين والمستعمل في جامعات العلوم الإنسانية للسياسة فتعني: (علم السلطة) أي العلم الذي يهتم بدراسة كيفية توزيع السلطة في المجتمعات الإنسانية، وهو بمعنى فرض إرادة طرف على أكبر عدد من الأطراف الأخرى.

وهكذا وفي الاصطلاح الغربي الحديث : توجد ثلاث تعريفات اصطلاحية تؤطر المعنى المفهوم للسياسة وهي:

أ- علم الدولة بمعنى انها الادارة التي تحدد ملامح القيادة في الدولة باعتبار ان الدولة والبحث في تحديد أصل نشأتها واسباس السلطة فيها يثير في الواقع عدداً هائلاً من الإشكاليات؛ فالدولة هي حقيقة سياسية؛ لأن المجتمع الدولي يتكون أساساً من وحدات سياسية يحمل كل منها لقب "دولة"، والدولة أيضاً مفهوم قانوني فُصِدَ منها ابتكار أداة ملائمة لتنظيم العلاقة بين وحدات سياسية غير متكافئة في القوة على أساس من العدالة والمساواة. فالعلاقات بين الدول يجب أن تؤسس من وجهة نظر القانون الدولي على مبدأ أو قاعدة المساواة في السيادة. والدولة فوق هذا وذلك هي فكرة فلسفية مجردة؛ لأن نشأة المجتمعات السياسية المنظمة ليست معروفة أو مؤثقة تاريخياً. وفي غياب هذه المعرفة التاريخية المؤثقة توجد نظريات أو رؤى أو أفكار ذات طبيعة فلسفية تحاول تفسير نشأة الدولة، أو بعبارة أدق نشأة أهم ركن من أركانها وهو السلطة السياسية المنظمة. والدولة أخيراً هي كائن اجتماعي؛ لأن أحد أهم مقوماتها هو البشر الذين تجمعهم روابط خاصة تجعلهم قادرين على الحياة المشتركة.

٢- علم السلطة بمعنى ما تمارسه القيادة ككل على الآخرين

وهو اصطلاح قديم في زمن الفلاسفة باعتبار ان علم السياسة هو العلم الذي يدرس السلطة في المجتمع و كيفية ممارستها و ما أهدافها و نتائجها اي دراسة التأثير المتبادل بين الظاهرة السياسية والمكان بخصائصه الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

ويرى العالم الامريكي ايستن D.Easton الذي يعتبر من اهم واضعي القواعد الحديثة لعلم السياسة بما يعزز ذلك , ان علم السياسة اصطلاحا في علاقته بالعلاقات الدولية هو: (التوزيع السلطوي الالزامي للقيم في المجتمع وهي كذلك: فن إدارة المجتمعات الإنسانية و من ثم: تتعلّق السياسة بالحكم والإدارة في المجتمع المدني وتبعاً لمعجم العلوم الاجتماعية: تشير السياسة إلى: أفعال البشر التي تتصلّ بنشوب الصراع أو حسمه حول الصالح العام، والذي يتضمن دائماً: استخدام القوة، أو النضال في سبيلها ويذهب المعجم القانوني إلى تعريف السياسة أنها: أصول أو فن إدارة الشؤون العامة).

وتقسم السلطة السياسية في العلاقات الدولية الى :

ا. الاقليم

ب. السلطة

ج. الشعب

د. السيادة

هـ. الاقليم

وتنقسم السلطة وفق ذلك الى سلطة: تشريعيه - تنفيذية - قضائية تحت نطاق السلطة التنفيذية وهي ذلك الفرع من الحكومة المسؤول عن تنفيذ السياسات والقواعد.

والملاحظ بعد الحرب العالمية الثانية تم تغيير مفهوم السياسة وارتباطها بالعلاقات الدولية من علم السلطة الى موضوع علم السياسة واصبح صاحب السلطة يبحث عن:

ا. كيفية الوصول الى السلطة.

ب. كيفية ادامة السلطة.

ج. كيفية توسيع السلطة . وتعتبر هذه الامور الاساسية الثلاثة لعلم السياسة الحديث

د. حدود القوة في العلاقات الدولية

ومثال ذلك : كل حزب سياسي يشارك في الانتخابات بشكل او باخر حتى لو لم يصل الى السلطة فهو عبارة عن حزب سياسي له متبنياته وارهائه السياسية

٣ - وهناك تعريف ثالث لعلم السياسة وهو ان السياسة ليست علما وانما فن ، وهذا التعريف لم يصدر من علماء السياسة بل من كتاب في صحف ومجلات وغيرها من مواقع ، وهم غير متخصصين في السياسة ولذلك يعبرون عن السياسة بانها:

-فن الدبلوماسية

-فن الممكن

-فن الكذب والخداع والنفاق

-فن الاقناع

ويعتبرون علم الدولة وعلم السلطة بانه فن وينكرون تحويله الى علم باعتبار ان الكلام والايديولوجيا وهمين خارجين عن المجتمع.

وينتج من هذا ان المراد من السياسة هو انها وسيلة فكرية ونظرية وعملية واستراتيجية للسلطة وممارستها وفق الضوابط والحدود السلطوية السياسية.

ب. المعنى اللغوي العربي للسياسة

السياسة في اللغة : معالجة الأمور، وهي مأخوذة من الفعل ساسَ ويسوس، وهي على مصدر فعالة، جاء في المعاجم :

(سوس: هو يسوس الدواب وهو من ساستها وسواسها والكرم من سوسه من طبعه وساس الطعام وسوس وأساس... وتقول: كيف تكون الرعية مسوسة اذا كان راعيها سوسة ومن المجاز الوالي يسوس الرعية ويسوس امرهم ويسوس امورهم وسوس فلان امر قومه)

وجاء كذلك:

(ساس الدابة أو الفرس: إذا قام على أمرها من العلف والسقي والترويض والتنظيف وغير ذلك. وأحسب أن هذا المعنى هو الأصل الذي أخذ منه سياسة البشر. فكأن الإنسان بعد أن تمرس في سياسة الدواب، ارتقى إلى سياسة الناس، وقيادتهم في تدبير أمورهم. ولذا قال شارح القاموس: ومن المجاز: سُسْتُ الرعية سياسة: أمرتهم ونهيتهم. وساس الأمر سياسة: قام به. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه)

وعليه فالسياسة اصطلاحاً هي نفسها لغة وهي غير مشروطة بامور الدولة فالسياسة في جذرها اللغوي في اللغة العربية لها عدة معان:

1. بمعنى الترويض والتربية يقال: (سَاسَ الدَّوَابَّ: اِهْتَمَّ بِتَرْبِيَّتِهَا وَتَرْوِيضِهَا
والاعْتِنَاءِ بِهَا)

2. بمعنى الرئاسة والقيادة والزعامة والامر والنهي ، فيقولون ساس الناس اي
قام بادارة شؤونهم ، أي انها القيام على الشيء بما يصلحه ، قال ابن
منظور: (وَالسَّوْسُ: الرِّيَاسَةُ، يُقَالُ سَاسُوهُمْ سَوْسًا، وَإِذَا رَأَسُوهُ قِيلَ:
سَوَّسُوهُ وَأَسَاسُوهُ. وَسَاسَ الْأَمْرَ سِيَاسَةً: قَامَ بِهِ، وَرَجُلٌ سَاسَ مِنْ قَوْمٍ
سِيَاسَةً وَسَوَّاسٌ. وَيُقَالُ: سَوَّسَ فُلَانٌ أَمْرَ بَنِي فُلَانٍ أَي كَفَّفَ
سِيَاسَتَهُمْ)

3. القيام بالامر أي : (القيام على الشيء بما يصلحه). يتكون هذا المعنى
من ركنين:

الركن الأول (القيام على الشيء): القيام هو نفسه الرئاسة والسلطة، على مطلق
الأمر التي يقع عليها القيام، مثل سياسة النفس، سياسة الأسرة، سياسة القبيلة، سياسة
المدينة، سياسة الدولة، سياسة محل العمل، سياسة المدرسة وغيرها.

الركن الثاني (بما يصلحه): شرط السياسة هو الإصلاح ضد الفساد، فالقيام الذي
يشتمل على الفساد لا يطلق عليه باللغة العربية سياسة، وكذلك الحاكم الفاسد الذي
يسرق أموال الشعب لا يطلق عليه سياسي في اللغة العربية بينما يطلق عليه سياسي
في الاصطلاح الغربي.

اي ان القيام - هو علم السلطة ولكنه مقرون بالاصلاح فاذا كان القيام فيه فساد فلا
يسمى سياسة . وكل قيام يفسد فيه لايسمى مصلح اي ليس سياسيا.

والشيء - غير خاص بالدولة بل تبدأ من النفس (ساس نفسه اي اصلحها) وعليه فالقيام مشروط بالاصلاح.

وترتبط السياسة في العلاقات الدولية مع نطاق الممارسة السياسية في تنازع البقاء بفعل الممارسة السياسية, حيث : إن هذه النظرية ترى أن كل فرد لابد أن يصرع الآخرين ليبقى، ولا يبقى إلا من هو الأفضل.

وتتميز السياسة والعلاقات الدولية في الاسلام عن السياسة عند الغربيين في النقاط التالية

1. في الاسلام يشترط فيه الاصلاح ، اما في الغرب فلا يشترط فيه الاصلاح ، بل يشترط فيه الوصول الى السلطة باي شكل كان.
2. السياسة في الاسلام القيام على الشيء اي شيء كان ، اما في الغرب فهو محصور في الدولة وفي الوصول الى الحكم.
3. المصطلح الاسلامي للسياسة فيه غاية وهدف وهو الاصلاح ، ولذلك تعتبر السلطة وسيلة وليست غاية ، بينما في الغرب عكس ذلك فهم يعتبرونها هدف وغاية.

ومن ثم فان مفهوم السياسة الخاص بحدود العلاقات الدولية مرتبط باليات السردية السياسية التي تعبر عن فن الحكم الرشيد في احداث الممارسة السياسية وقد يتوسع ويقدم روابط سببية تربط تلك الاحداث ومن هنا فالفاعل السياسي سواء اكان فردا ام جماعة ام دولة ام حلفا ليس مجرد ممارس لاهدافه في صمت ولكنه قد يمارس تلك المصالح والاهداف في اطار فضاء سياسي يتسع او يضيق حسب حرية

النظام ويشمل هذا الفضاء بشرا غيره يحتاج لان يحاورهم ويقص عليهم ما الذي دفعه لاتخاذ هذا الفعل او ذاك

د. المؤاخذات على السياسة الغربية للعلاقات الدولية

والملاحظ في الفكر الغربي ان المؤاخذات على مفهوم السياسة في العلاقات الدولية تتبع من ان مفهوم السياسة مرتبط باليات السردية السياسية الذرائعية في احداث الممارسة السياسية وقد يتوسع ويقدم روابط سببية تربط تلك الاحداث بذرائعية ومن هنا فالفاعل السياسي سواء اكان فردا ام جماعة ام دولة ام حلفا ليس مجرد ممارس لاهدافه في صمت ولكنه قد يمارس تلك المصالح والاهداف في اطار فضاء سياسي يتسع او يضيق حسب حرية النظام ويشمل هذا الفضاء بشرا غيره يحتاج لان يحاورهم ويقص عليهم ما الذي دفعه لاتخاذ هذا الفعل او ذاك والمعنى الغربي للسياسة وذرائعية السلطة أخذ من "ميكافيلي" مؤسس علم السياسة الحديثة الذي عرف السياسة بأنّها:

(فن الابقاء على السلطة، وتوحيدها في قبضة الحكام، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك)

بمعنى ان الغاية تبرر الوسيلة كما هو معروف معلوم من تحليل الفكر السياسي الغربي في نطاق العلاقات الدولية الماخوذة قيمه الخلقية السياسية من التراث الوثني والتي جعلت الفكر السياسي الغربي في بعض جوانبه يرفض الدين رفضا كليا ومعه القيم الخلقية وفق النقد الموجه للتححرر السياسي الغربي والتحرر الانساني.

الفصل الثالث

المدرستان المثالية والواقعية في العلاقات الدولية

اولاً: مفهوم المدرسة المثالية Idealism في العلاقات الدولية

1. تعريف المدرسة المثالية: Idealism

المدرسة المثالية في السياسة والعلاقات الدولية هي: : مدرسة في التطبيق السياسي ذات تيارين اخلاقي وقانوني تستمد بناءها الفكري من عدة روافد تمثلت من الاديان السماوي والتعاليم والفلسفات الانسانية واعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن السابع.

وتعرف المدرسة المثالية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بانها: المدرسة التي تسعى إلى ما يجب أن يكون من عالم طوباوي مسالم مُبراً من الأخطاء.

وترتبط المدرسة المثالية بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية باعتبار ان العلاقات الدولية: هو ذلك المجال العلمي الذي يركز على العلاقات بين الدول أو الكيانات السياسية أو المنظمات الدولية. ويركز هذا الفرع على كل سلوك للدولة يتجاوز حدودها ويؤثر في دولة أو فاعل دولي آخر أو يتأثر بها حيث العلاقات الدولية: كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة.

ان المدرسة المثالية في السياسة والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية هي في مفهومها المستند لتعريفها: تلك المدرسة التي انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي تقوم على منهجين متوازيين و متزاوجين ، الأول هو المنهج الأخلاقي ؛ حيث تؤمن هذه المدرسة بالطبيعة الخيرة للإنسان و أن هذه الطبيعة هي التي تؤدي الى نتائج نبيلة ، وتقوم في في نظرتها الأخلاقية على ما يسمى بإنسجام المصالح ، فمصلحة

الأفراد تؤدي الى تحقيق المصلحة العليا و هذه الأخيرة تضمن مصالح الأفراد في الوقت نفسه ، إذن فالمثالية تقوم على أسس الأخلاق و الخير و القيم العليا التي تميز الإنسان ، وترى في أن ما يسود العالم هو راجع الى طبيعة البنى و المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التي يجب أن يأقلمها الإنسان وفق مبادئه الأخلاقية و قيمه النبيلة . أما المنهج الثاني فهو المنهج القانوني بحيث ترى المثالية بقدرة الجوانب القانونية على خلق الاستقرار و السلام في المجتمع الدولي و ضبط مختلف التجاوزات التي قد تؤدي الى الفوضى و النزاعات ، فهي تدعو الى ضرورة وجود مؤسسة دولية (حكومة عالمية) تعمل وفق مبادئ القانون و تكبح الدول التي تتجاوز مبادئ السلام .

2. نشأة المثالية في العلاقات الدولية وتاريخها

ترجع جذور المدرسة المثالية في السياسة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية في العصر الحديث وفي السياسة والسياسة الخارجية الدولية ظهرت المدرسة المثالية بمفهومها الغربي في العلاقات الدولية في مرحلة مبكرة من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى 1914_1918 ، وما عرفه العالم من خراب ودمار بعدها، وعبرت هذه النظرية عن رؤية تفاؤلية وعن قدرتها على حل النزاعات السياسية بشكل سلمي، واعتبرت حلاً بديلاً ينتهجه صناع القرار وتجلت إنجازاتها في إنشاء عصبة الأمم وتاشرت كذلك بعد الحرب العالمية الثانية 1939_1945 كمجموعة مفاهيم تركز على الأخلاقيات والمثل العليا والطبيعة الإنسانية وظهرت كمدرسة لها دعواتها ومفكروها حيث إنها تنطلق من المبدأ القائل بميل الإنسان الفطري، أو الطبيعي نحو الخير. ولذلك فهي تبشر بالسلم العالمي، واحترام أهمية الرأي العالمي ، ودور القانون الدولي العام في ضبط العلاقات بين الدول.

وهكذا تركز منطلقات هذه النظرية في تاريخيتها على مفهوم الحرية والخلاص من الصراعات وترفض العنف وتنحو نحو التعاون وتقاسم المصالح في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية .

وفي جذور المدرسة المثالية هناك اعتبار الحرية والحقوق والواجبات وعدم الاعتداء كقاعدة تستند عليها هذه النظرية ليس في تحليل العلاقات بين الأفراد والمجموعات فقط ، بل وأيضا بين الدول في نظام العلاقات الدولية انطلاقا من ان الاصل المثالي للمجتمع هو القيم الخلقية والمثالية التي تؤطر حدود العلاقات الاجتماعية والعلاقات السياسية بين الافراد وحكوماتهم وبين الحكومات في انماط ظواهر العلاقات الدولية والسياسة الخارجية في الوقت نفسه.

3. سبب تسمية المدرسة المثالية

سميت المدرسة المثالية بالمثالية في العلاقات الدولية بمعنى انها مدرسة تنحو نحو المثاليات الاخلاقية في تطبيق السياسة من قيم وحقوق انسان وفكر حر ولقد كان ظهورها لتأخذ هذه التسمية كصدمة الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من دمار وخراب واسع والتي عبرت عنها الرؤية التفاؤلية للبعض وقائلة بإمكانية تسوية النزاعات السياسية.

4. فلاسفة المدرسة المثالية

ركزت المدرسة المثالية على دور الضمير الإنساني، أو الضمير العالمي، في ضبط العلاقات الدولية بواسطة وضع معايير أخلاقية.ومن المدافعين عن هذا الاتجاه الفيلسوف البريطاني جيرمي بينتام الذي دافع عن المقاييس الأخلاقية .و تبعه تلميذه جيمس ميل الذي تحدث عن أهمية الرأي العام و ضرورة الاعتماد عليه.

فالفلاسفة المثاليون في رؤاهم

ا. الاستشرافية القادمة

ب. التنظيرية الفكرية

كانوا يحملون نظرية خيالية للمثالية التي راموا تحقيقها, و لقد تمادى بعض المفكرين في التفاؤل من خلال طرح "نظرية الحكومة العالمية" التي تتوقع إمكانية وجود مؤسسات مركزية عالمية لها من التأثير و الفاعلية ما يخولها ضبط المصالح الدولية،ومنع وقوع الحرب .من هؤلاء التفاؤليين غرينفايل كلارك و لويس سوهن الذين وجدا في الحكومة العالمية نظاما فعلا من القانون الدولي الجبري الذي يقتصر تطبيقه على الأمور المتصلة بمنع الحرب

5. مبادئ المدرسة المثالية واصولها

ان المبادئ المثالية للسياسة تنطلق من محددات فهم النزعة الاخلاقية في التعامل السياسي المثالي في العلاقات الدولية مع ملاحظة الاختلاف بين المثالية الاسلامية والمثالية الغربية وينطلق المثاليون الغربيون من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد سواء في المجتمع الداخلي أو بين دول المجتمع الدولي, إذ لابد للفرد من وجوب الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة وهم في ذلك ينقصون من دور الشريعة الموازي الاول للاخلاق المستندة منها في التنظير المثالي السياسي.

وهكذا, فان المنهج المثالي عند الغربيين: اعتمد على مقترب أخلاقي-قانوني, يهدف إلى بناء عالم أفضل خال من النزاعات, مرتكزا على مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية, ودور المعرفة العقلانية, و انسجام المصالح, و كذا إمكانية إقامة معايير قيمة مطلقة.

فمبادئ المدرسة المثالية كامنة في كون المدرسة المثالية: ذات تأثيرات عملية هامة مع ملاحظة أن المثالية لا تؤثر في مواقف الإنسان العملية أدنى تأثير، ولكن الواقع أن المقصود بالمواقف العملية ... هو تعامل الإنسان مع موضوعات العالم الخارجي بمختلف الصور المعرفية والسلوكية لهذا التعامل، أما في الحالة الأولى ... فالمقصود من التأثيرات العملية للمثالية هو تأثيرها في الإنسان نفسه، ولا سيما في مواقفه الأخلاقية واتجاهاته الاجتماعية ... إلخ، فليست للمثالية نتائج عملية من حيث مدى معرفة الإنسان بالعالم الخارجي أو تصرفه مع موضوعات هذا العالم من حيث هي موضوعات لمعرفته، ولكن لها نتائج عملية هامة من حيث سلوك الإنسان الأخلاقي وتعامله مع بقية الناس.

فالمبدأ المثالي في تنظيم السياسة هو مبدأ أخلاقي قيمى يستند الى فكرة شرعية خاصة في الفكر السياسي الاسلامي واركانه المعروفة وفي العصر الحديث تحول المبدأ المثالي في تطبيق السياسة الى مرادف لتطور تقنيات العصر واتصالاته والتفاعل الاجتماعي الخاص والعام باعتبار ان المثالية باعتبارها مبدءا سياسيا أطرت حدود الهيمنة الاجتماعية على التحديات الجيوسياسية عندما زادت الاتصالات من وتيرتها وحين لم يعد الامر يتعلق ببساطة بنشر المعلومات داخل الفضاءات الوطنية وإنما بتعميمها على المستوى العالمي في العلاقات الدولية.

وتحدد من ثم المثالية السياسية الغربية في العلاقات الدولية في النقاط التالية :

ا. مبدأ الاهتمام بالقانون الدولي

ب. مبدأ الاهتمام بالقانون الانساني العام

ج. مبدأ الاهتمام بالمؤسسات الدولية من امم متحدة ومجلس امن وشرعة تلك المؤسسات مع كونها تحمل في ذاتها تضادا مع تلك المثالية نظرا لسيطرة الولايات المتحدة والغرب عليها في رؤيتهم الخاصة الامبريالية والتوسعية واللا مثالية والذرائعية

د. مبدأ التعاون الدولي وهو مبدأ مشترك بين المثالية الخاصة بالعلاقات الدولية والمثالية الغربية

هـ. مبدأ الاهتمام بالاديان واحترامها وعدم الاعتداء على عقائد الاخرين

و. مبدأ الدولة العالمية الكونية الواحدة ضمن النظام الدولي الجديد الذي دعا له المثاليون الغربيون

ز. مبدأ الاستقلالية السياسية لكل دولة وامة في العلاقات الدولية.

6. نقد المدرسة المثالية في العلاقات الدولية

ان اهم نقد موجه للمدرسة المثالية هو انها مدرسة قيمة قد لا يمكن تطبيق حدودها في الادارة للسياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بفعل اللا مثالية الظالمة الموازية لها في الدكتاتوريات والنظم المستكبرة عالميا حيث ان نقدها ينبع من كونها في بعض الاحيان غير قابلة للتطبيق في العلاقات الدولية.

ثانيا: مفهوم المدرسة الواقعية realism في العلاقات الدولية

1. تعريف المدرسة الواقعية:

تعرف المدرسة الواقعية realism في العلاقات الدولية باعتبارها مدرسة سياسية تؤطر للتفاعل الواقعي مع القوة وصنعها بصورة واقعية حقيقية مباشرة من خلال تحديد ان المدرسة الواقعية تؤطر مفهوم توازن القوى بصورة واقعية باعتبار وجود توازن القوى في

كافة المحيطات الاجتماعية التي يمكن تصورها، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية)

2. نشأة الواقعية وتاريخها

نشأت المدرسة الواقعية منذ زمن قديم يعود للرومان واليونان في تنظيراتهم السياسية لشكل الحكم وطرق ادارته

تعود جذور الفكر الواقعي إلى المفكر الإغريقي "ثيوسيديس"، الذي قام بتفسير أسباب حرب البيلوبونيرية (431-404 ق.م)، بين أسبارطة وأثينا، وخلص في النهاية بأن حروب البيلوبونيرية سببها تنامي قوة أثينا العسكرية لدرجة قد تجعلها تهديدا مباشرا لأسبارطة.

وفي عصر النهضة ظهرت الواقعية بصورة واضحة في افكار المفكر الايطالي نيقولا ميكيافيللي. الذي أكد على مبادئ ثيوسيديس. وتنطلق تلك الأفكار من رؤية ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي أن يكون، فالحاكم إذا أراد أن يحتفظ بالحكم عليه أن يعي كيف أن لا يكون متمسكا بالفضيلة وأن يستخدم مقدراته وفقا للحاجة. وأكد على الطبيعة الشريرة للأفراد وأن الحاكم يجب أن يتبنى سياسات تختلف عن الأفراد العاديين من أجل تحقيق مصلحة دولة في منع الصراع بين الدول.

وتظهر واقعية ميكيافيللي في أولوية الدولة على الدين، في العلاقات الداخلية والخارجية والدولية وهو الموضوع المركزي الذي تنص عليه دراسات ميكيافيللي. وركز بشكل كبير على مفهوم الدولة. وبالنسبة له فإن المحافظة على بقاء الدولة وحكم الأمير هو الهدف الأسمى لأية سياسة. وفي رأيه أن أفضل بناء داخلي للدولة هو محاولة تقوية ذاتها، بحيث تستطيع الوقوف ضد أي هجوم مفترس عليها.

ونلاحظ ان المفكر توماس هوبس قد أظهر الوجه الفلسفي للواقعية السياسية. وتتخذ الواقعية شكلاً مبنياً بطريقة خاصة في أعمال هوبس في القرن السابع عشر، والتي تعطي الأفضلية للنزاعات في العلاقات الدولية، وتركز على الفوضى التي هي من خصائص المجتمع الدولي إذ إن الواقع الذي عاصره هوبس كان حرباً أهلية طاحنة أثرت في تفكيره السياسي، مما جعله يبحث عن وسيلة لمنع تكرار هذه الأحداث المؤسفة تفرض إيجاد سلطة سياسية قوية تفرض نفسها على الناس مما تسنه من قوانين تلزم المواطنين جميعاً باحترام حقوق الآخرين، والعيش معهم بسلام. هذا الواقع أثر في تفكير هوبس إلى درجة كبيرة، فهو يرى بأن الإنسان يميل دائماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر بحثاً عن المنفعة أو دفاعاً عن أخية أو طمعاً في المجد، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهنه بغياب السلطة المنظمة، إذ بدون هذه السلطة المنظمة يصبح الناس في وضع شبيه بحالة الحرب.

و تعد النظرية الواقعية في العلاقات الخارجية من ابرز واهم النظريات التي سيطرت بزعم الفلاسفة السياسيين الاميركان على السلوك السياسي الخارجي الامريكي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، وما تزال هذه النظرية تحكم السياسة الخارجية الامريكية والسلوك الخارجي مع المدرسة الليبرالية الجديدة. تلك المدرسة -المدرسة الواقعية- لم تعد تأخذ بمفهوم الحرب والقوة وفوضوية النظام الدولي وانما اخذت الاعتمادية الدولية والتعاون المشترك والقوة الناعمة، ومثلت ترابطاً مع المدارس الاخرى مثل الليبرالية الجديدة، فهناك الكثير من المفاهيم التي اعتمدت بدل تلك المفاهيم السابقة التي تعد اكثر تشاؤمية، ولهذا تأخذ النظرية الواقعية حيزا كبيرا من الاهتمام بالنسبة لدارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد تركزت هذه الدراسة حول الاصول الفكرية الاوربية والامريكية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية والعناصر

النظرية كذلك، ومن ثم النظرية الواقعية بمفهومها التقليدي والجديد والاتجاهات الفكرية المعاصر للفكر الواقعي والتي تمثل بالنظريات الدفاعية الهجومية والنيوكلاسيكية، حيث مثلت تلك النظريات بمفاهيمها المختلفة السلوك الخارجي للسياسة الامريكية وتطلعاتها المستقبلية ونظرتها إلى العالم، وجسدت الفكر السياسي الامريكي المعاصر والطريقة التعامل مع مستجدات النظام الدولي ضمن اطر العلاقات الدولية.

وتستند الواقعية السياسية الاميركية في العلاقات الدولية باعتبارها النموذج اليوم الى البراغماتية وهي: اتجاه فكري- فلسفي يركز على المنفعة كقيمة عليا، ويرى بأن المنفعة هي القيمة المعيارية للحق والخير والعدل. وقد ظهر هذا الاتجاه الفلسفي نتاجاً للتحويلات التي مر بها المجتمع الأمريكي خلال مرحلة تحوله من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي معاصر ليتربع بعد ذلك على عرش الثقافة الأمريكية والعقل الأمريكي مكوناً ما اصطلح على تسميته الفكر الرسمي. وتركز البراغماتية على العواقب والنفعية والتجريب، وهي مشتقة من اللفظ اليوناني "براغما"، وتعني العمل.

وفي العصر الحديث اشتهر هنري كيسنجر، بأنه احد منظري المدرسة الواقعية الاميركية في العلاقات الدولية في السياسة الخارجية مع ملاحظة لا قيمة واقعية كيسنجر وسواه من المنظرين الاميركان في رؤاهم السياسية التسلطية التوسعية الدكتاتورية المغلفة بغطاء ديمقراطي هش.

3. سبب تسمية المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

سميت المدرسة الواقعية بهذا الاسم لأنها ترى ايلاء الواقع في السياسة والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية الدور الذي يجب ان تاخذه بموازاة الواقع المعاش سياسياً على كل الاصعدة لكن النهضة الحديثة للفكر الواقعي في تحليل العلاقات الدولية قد ارتبطت بالثورة على التيار المثالي الذي ساد فيما بين الحربين العالميتين.

4. نقد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

لقد وجه نقد للمدرسة الواقعية في السياسة والسياسة الخارجية واهم الانتقادات الموجهة لمدرسة الواقعية انها لا تنماهى مع العصر المعاش نظرا لضبابية السياسة والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية وكونها قد لا تستطيع ايجاد مقوماتها في خضم الازمات والصراعات التي تبعد عن مؤدى نظريات المدرسة الواقعية وبخاصة في السياسة الخارجية ولقد وجه نقد كبير للواقعية السياسية بنسختها الاميركية وبنسختها الغربية باعتبارها سيئة التنظير والتطبيق حيث: (في الثقافة السياسية الغربية من الطبيعي واللائق تماما لزعيمة العالم الحر ان تكون دولة ارهابية ائمة وان تعلن صراحة عن حضورها البارز والمتميز في الجرائم) .

وفي نظريات الواقعية السياسية في العلاقات الدولية فاننا نجد ان الواقعية السياسية في اطارها الغربي تتحدد بمجمل التصورات الشكلية لمجموعة محددات مؤطرة للفعل السياسي المسمى تنظيرا وتطبيقا بالواقعي حيث يعدون للواقعية وجهين وجه يعدها توجهها عاما له جذوره في بؤرة مركزية واقعية وهي القوة... ومن ناحية اخرى هي مجموعة من النظريات التفسيرية او النماذج او المقترحات التي تؤكد في حالة الواقعية على الفوضى وتوازن القوة في العلاقات الدولية.

ان اهم نقد موجه للمدرسة الواقعية الغربية والاميركية في العلاقات الدولية يتمثل في:

- ا. انها تناقض نفسها بين واقعية التنظير وواقعية الحياة المعاشة
- ب. ان المدرسة الواقعية الغربية تنحو لتكون غير قابلة للتطبيق في الفعل السياسي الاداري والحكومي والقيادي وحتى العسكري باعتبار ان الواقعية السياسية الغربية غير صالحة لازمنة وامكنة غير غربية بفعل التقاطع الثقافي والفكري والعقائدي والتوسعي

ج. ان الواقعية في شكلها العام في العلاقات الدولية هي مدرسة يمكن ان تمارس الظلم باسم تطبيق الواقع السياسي برؤية براغماتية ذرائعية على ما نلاحظه في الواقعية السياسية الاميركية في تعاملها مع حرب فيتنام وغزو بنما على سبيل المثال

ومن ثم نرى في تحليل الواقعية في العلاقات الدولية ان المدرسة الواقعية في نسختها الاميركية والغربية غير قابلة للتحقق في مجتمع الشرق الاسلامي وحتى في مجتمعنا مجتمع كردستان الطامح بالدولة الحلم.

5. مبادئ المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية

ان اهم مبادئ المدرسة الواقعية الغربية في التنظير السياسي والفكري الغربي هي النقاط التالية:

ا. القوة وتنفيذها في فرض العلاقات الدولية

تستند النظرية الواقعية في بنائها النظري إلى فرضية أساس مفادها أن "القوة هي الهدف الرئيس على المستويين الداخلي والخارجي"، وهي الأساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة والأساس الذي تركز عليه سياسات الدول في المجالين الدولي والوطني، وهما ليس إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة. يرى موركنثاو أن "السياسة كلها قوة، لذا ماتزال القوة ملخص دقيق للفكر الواقعي الكلاسيكي، مؤكداً أن الهدف من كل السياسة هي القوة، ومع ذلك لا يعني أن القوة هي الميزة الوحيدة للسياسة.

ب. المصلحة القومية للعلاقات الدولية

وفق الواقعية، أن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسية: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، وتعني أن تبقى موجودة ولا يتم الغاؤها. مصلحة تعظيم القوة العسكرية،

وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين. ومصالحة تعظيم القوة السياسية، وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الدول، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصالحة تعظيم القوة العسكرية.

ج. توازن القوى في العلاقات الدولية

ويصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعني بظاهرة القوة، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت نفسه سلاحها في تنظيم استخدام القوى والسيطرة عليها، تركز المدرسة الواقعية هنا على الصراع في تشكيل توازن القوى، وهو صحيح فيما يخص علاقته بالمدرسة الواقعية في السياسة الدولية التي تعده من أهم عوامل الاستقرار الدولي، غير أن توازن القوى ليس سياسة في حد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، فالدول لا تسعى إلى التوازن بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، مما يقود إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوة ليس حالة مقصودة بذاتها بل هو حالة يتم الوصول إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق، والدول الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية.

د. المعايير الأخلاقية للعلاقات الدولية

في إطار الأخلاق وأثرها في السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية فإن للواقعيين رؤية تختلف كلياً عما ينظر المثاليون إلى عنصر الأخلاق، والواقعيون يشكلون فكرة وجود مبادئ أخلاقية عالمية، وهم يحذرون قادة الدول من التضحية في سبيل الالتزام ببعض مبادئ السلوك الأخلاقي. ورغم أن جوهر الفكرة وضع

أسسها ميكيا فيللي إلا أن بعض الواقعيين من أنصار فكرة "عقل الدولة" يتحدثون عن معيار أخلاقي مزدوج، واحد للأفراد الذين يعيشون داخل حدود الدولة، وآخر للدولة في علاقاتها مع الأمم الأخرى. انطلاقاً من واقع السياسات الدولية، غالباً ما تجعل قادة الدول مرغمين على التصرف بطرق غير مقبولة كلياً لدى الأفراد (الكذب والغش والقتل..).

ونلاحظ وسط هذه المبادئ ان: البنية بالنسبة للواقعيين التقليديين في العلاقات الدولية بنية فوضوية ينبغي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها. هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيين بالمعضلة الأمنية المتأتمية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة، خاصة بشقيها العسكري والاقتصادي. ولذلك فهم ينظرون إلى السياسة - مثلها في ذلك مثل المجتمع بصورة عامة- محكومين بالقوانين الوضعية المتأصلة في الطبيعة الإنسانية، وأنه من أولى الضروريات أن يتم فهم القوانين التي يحيا بها المجتمع. فالواقعية في العلاقات الدولية هي واقعية براغماتية مصلحة أمريكية وأوربية على ما يتحدد من تحليل بنى واقعية العلاقات الدولية.

المدارس السياسية كانت مدرسة في توصيف الفعل السياسي والواقع السياسي وكيفية الاداء السياسي وان نظريتها الغربية بالرغم من وجود فلاسفة ومنظرين ومفكرين اطروا حدودها فانها عانت من سقوطها في الاختبار التطبيقي ومن كثرة النقد الموجه لها وان مبادئها التنظيرية لا تخرج عن حدود قيمها المحددة في الفكر السياسي الغربي الواقعي .

الفصل الرابع

تعريف السياسة الخارجية Foreign Policy في العلاقات الدولية

1. تعريف السياسة الخارجية:

هناك تعريفات متعددة للسياسة الخارجية Foreign Policy وتتحدد هذه التعاريف بالتعاريف التالية: (هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي)

و تعرف السياسة الخارجية كذلك بأنها :

(السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار)

ومن تعاريفها المتعددة:

(برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي)

وتعرف كذلك بانها:

(السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية)

وتعرف السياسة الخارجية في عمل العلاقات الدولية بأنها: (السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار)

ومن تعريفات السياسة الخارجية ان: (الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمية، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدول)

وتعرف السياسة الخارجية في ارتباطها بالعلاقات الدولية بانها:

1. تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول ومع المنظمات الدولية.
2. السلوك السياسي الخارجي سواء على مستوى العلاقات مع الدول أو مع الأشخاص الآخرين من غير الدول، من أشخاص القانون الدولي.
3. العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام.

4. هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة. وهذا التعريف يشتمل على أنماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الدولة من خلال سياستها الخارجية كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

وتعرف كذلك في نطاق ارتباطها بالعلاقات الدولية انها:

(عبارة عن مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة"، ونلاحظ أن هذا التعريف يشتمل على أنماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الوحدة الدولية من خلال سياستها الخارجية كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية، والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة. وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي إلا الخطة العلنية التي تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي وبما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية، والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل تشمل القواعد الأخرى من غير الدول بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة.)

وهناك فرق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية للعلاقات الدولية التي هي نظم العلاقات الدولية الخارجية حيث التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.

اذ: ان أهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية والعلاقات الدولية ومن الواضح في تحليل تعريفات السياسة الخارجية في جزئية العلاقات الدولية أنه في مضمونها فان : الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ،ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها .وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة وفقا لتوازن القوى في السياسة الخارجية وفق مبدأ القانون الدولي وتوازن القوى.

ومن الملاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالعلاقات الدولية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً.

ان المراد بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية هو كينونتها الادارية والقيادية تخطيطيا واستراتيجيا واستشرافيا حيث: مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فان اهميتها تتحدد من خلال ادراك صانعي السياسة الرسميين . فالسياسة الخارجية هي عبارة عن مجموعة الأفعال وردود الأفعال والتصرفات وحدود التصرفات التي تقوم بها الدولة بسيادتها في البيئة الخارجية المجاورة والاقليمية

والقارية والدولية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهداف استراتيجياتها والتكيف مع متغيرات البيئة الخارجية في السلم والحرب والازمات والصراعات والاقتصاد وفق رؤية محددة ذات تنظير سياسي استراتيجي. له صفات ادارة الازمة وقيادة الصراع في تطبيق السياسة الخارجية.

2. مكونات السياسة الخارجية للعلاقات الدولية

تتكون السياسة الخارجية للعلاقات الدولية لدولة ما من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية.

وتكون السياسة الخارجية عبارة عن : جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية.

والملاحظ ان مكونات السياسة الخارجية في ارتباطها بالعلاقات الدولية ترتبط كل الارتباط في مبادئها بالتفاعل السياسي الادائي Performing political interaction للعمل السياسي الخارجي بعد العمل السياسي الداخلي Domestic political action حيث: لا تختص استراتيجية السياسة الخارجية بالاعداء فحسب بل بالحلفاء والشركاء والعلاقات فيما بينها كافة ... وهي عموماً ما يدعوه اساتذة العلوم السياسية بالدفع المختلط حيث يكون لدى اللاعبين اهداف مشتركة واهداف متعارضة في آن معا... ولكن مهما تكن القضايا وايا يكن اللاعبون فالمواقف الاستراتيجية هي تلك التي يشترك فيها اثنان او اكثر من المشاركين يحاول كل منهما ان يؤثر في الاخر... او يتكيف مع القرارات او السلوكيات التي تبناها الاخرون لتوهم او يتوقع ان يتبنوها ونتيجة لذلك

فان القسم الاكبر من التحليل الاستراتيجي (للسياسة الخارجية) يتعلق بالخيارات التي يتخذها استراتيجيون آخرون.

لذلك فالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية معها في مكوناتها تصنع داخل الدولة والوطن وهي انعكاس لسياستها الداخلية. أما العلاقات الدولية فهي : كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود_ كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى_ اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية... الخ وتنقسم نظريات السياسة الخارجية إلى ثلاثة مجموعات :

1. **المجموعة الأولى:** والتي ترى بأن نظام السياسة الخارجية هو في الواقع نظام تابع للنظام الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي سوى رد فعل نظام تابع على النظام السياسي الدولي الأساسي. ورغم أن اصحاب هذا الفكر لا يرون أن نظام السياسة الخارجية هو المحدد الرئيس في حد ذاته إلا أنه يقدم الوصف والشرح والتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي. كما يذهب البعض إلى اعتبار طبيعة السياسة الداخلية غير هامة في السياسة الخارجية....

2. **المجموعة الثانية:** هي تلك التي تجعل من نظام السياسة الخارجية كمستوى للتحليل، فهي تحاول الربط بين مخرجات سلوك نظام السياسة الخارجية بالمدخلات التي تأتيه من المحيطين الداخلي والخارجي للدولة، فتحاول تفسير أسباب سلوك السياسة الخارجية انطلاقا من الفكرة التي ترى أن عمليات اتخاذ

القرار في السياسة الخارجية تحدث داخل عملية التحويل التي تجمع كل المدخلات سواء كانت خارجية أو داخلية. بمعنى آخر إنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة. وهناك... ثلاث مستويات لتحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية هي: النظام الدولي، والدولة، والفرد.

3. أما المجموعة الثالثة: التي تتمثل في النموذج البيروقراطي؛ حيث حصرت السياسة الخارجية بالدولة وركزت على جانب واحد من المؤثرات على السياسة الخارجية تكون بيد الحكومة، أو أصحاب القرار. رافضة أن تكون الذراع العسكرية إحدى الأدوات للسياسة الخارجية على عكس ما عرّفها آخرون.

وتندرج في مكونات السياسة الخارجية فهم ابعادها لفهمها حيث: إن تطوير فهم السياسة الخارجية يعد نشاطا هاما يماثل في أهميته أهمية السياسة الخارجية ذاتها، وعلى الرغم من أن التغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية قد أدت إلى زيادة وتنوع الفاعلين والقضايا وتعقد العمليات التي تتطوي عليها، فإن الكثير مما يجري في الساحة الدولية هو في الحقيقة نتاج لسلوك السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول. وفي التحليل الأخير فإن العلاقات الدولية تتكون على الأقل في أحد مستوياتها من شبكة متفاعلة من السياسات الخارجية، كما أن النتائج التي يصل إليها الدارسون يمكن أن تساعد في عملية صنع السياسة.

3. اهداف السياسة الخارجية وخصائصها المرتبطة بالعلاقات الدولية:

هناك مجموعة اهداف للسياسة الخارجية لا بد من تحقيقها للوصول بالسياسة الخارجية الى مؤداها العملي الموازي لمؤداها النظري ولعل اهم اهداف السياسة الخارجية المرتبطة بالعلاقات الدولية:

- ا. حماية الدولة من أي عدوان خارجي أو تفكك داخلي.
- ب. تنمية إمكانات الدولة من القوة لردع المعتدي وهزيمته في حالة إقدامه على الاعتداء أو الانفصال.
- ج. رفع مستوى رفاة المواطن .
- د. الميل للتوسع الذي يعتبر جزءاً من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي. (والتوسع: قد يكون عسكرياً، سياسياً، أو عقائدياً).
- هـ. الدفاع عن معتقدات الدولة أمام التحديات التي تواجهها من المعتقدات الأخرى في العلاقات الدولية
- ز. السلام الدولي. وهذا الهدف غالباً ما يكون هدفاً علنياً لكل الدول.

فالسياسة الخارجية ان هي في اطرها الفعلية عند محاولة صناعة السياسة الخارجية للدولة تتطلب في اهدافها: أولاً، التسليم بشرعية الدولة وواحديتها مؤسساتها وأوحدية قراراتها بصياغة مواقفها المطلوبة تجاه الآخر (الدول)، وثانياً، تتطلب حكماً فعالاً حاملاً لرعايا الدولة للالتزام بسياساتها المحققة للمصالح الوطنية، وثالثاً، تتطلب تضامناً وطنياً شعبياً يحمي ويدعم قرارات وسياسات الدولة، ورابعاً، تتطلب وطنية رفيعة من قبل قوى الدولة بتبني المصالح الوطنية وليس الجهوية والخاصة، وخامساً، تتطلب كفاءة مهنية لقادة ومؤسسات الدولة بفهم قدرات وموارد وتموضع الدولة لصناعة سياساتها الخارجية بأفضل السبل لتحقيق مصالحها.

اما خصائص السياسة الخارجية وعلاقتها الدولية فهي:

تتميز السياسة الخارجية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات، ومن بين هذه الخصائص:

1. أن السياسة الخارجية تصاغ وتنفذ في سياق قضايا محددة، يقصد بها مجموعة من العلاقات ذات الخصائص المشتركة التي تميزها عن غيرها من العلاقات بوجود قيم وهيكل وعمليات وفاعلين متميزين، كما تتسم بتفاوت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها، ذلك أنه إذا اتسمت العلاقات باتفاق عام حول كيفية التعامل معها لما أصبحت "قضايا"، وإنما تحولت إلى "قواعد للسلوك". وتشمل قضايا السياسة الخارجية العديد من القضايا الأمنية، العسكرية، والسياسية. الدبلوماسية، والاقتصادية. التنموية، والثقافية. العلمية، وغيرها، وتتفاوت سياسة الوحدة الدولية تجاه وحدة دولية أخرى بتفاوت قضايا التعامل بينهما.

2. أن السياسة الخارجية تنفذ من خلال مجموعة من الأدوات والمهارات المناسبة لتحقيق أهدافها، وسط العلاقات الدولية وتتبع قيمة الأدوات من أهميتها لتحقيق الأهداف، ومن كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحددًا لسمات تلك السياسة ومعالمها، ذلك أن توافر أداة معينة يُغري باستعمالها لتحقيق الأهداف، كما أن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين مشتق من تلك الأداة، فنتسم مثلاً بطابع "عسكري" نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية.

وتتصرف أدوات السياسة الخارجية في العلاقات الدولية إلى الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة تلك السياسة وتنفيذها، ويقسمها هيرمان إلى ثمانية أشكال هي: الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأدوات السياسية

الداخلية (كسب التأييد السياسي للقوات الداخلية)، والأدوات الاستخباراتية، والرمزية، والأدوات العلمية والتقنية، والأدوات الطبيعية، وتميل الدول المتقدمة اقتصادياً إلى توظيف تلك الأدوات بمختلف أشكالها، بينما تميل الدول النامية إلى التركيز على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والرمزية.

3. إن الدول ليست هي الوحدات الوحيدة التي يمكن أن تكون لها سياسة خارجية، فمع اتساع عدد الدول وظهور الدول القزمية، وظهور وحدات دولية مؤثرة في العلاقات الدولية، لا تتخذ شكل الدولة، اتسع نطاق وحدات السياسة الخارجية ليشمل الدول واللا دول (التنظيمات الدولية، وحركات التحرر الوطني وغيرها)، بيد أن هذا الاتساع لا يعنى بالضرورة أن تحليل السياسة الخارجية للدول يشبه تحليل السياسة الخارجية للادول، بل ربما كان يعكس هو الصحيح، ذلك أن اللادول، بافتقارها إلى الأساس الإقليمي لصياغة السياسة الخارجية وممارستها، وإلى القوة اللإلزامية لفرض السياسة واكتساب الولاء، تصوغ سياستها وتتفدها بشكل يختلف عما تفعله الدول، وهذا أمر يتسق مع منطق التحليل المقارن للسياسة الخارجية.

4. أن وصف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يتطلب رصد الخصائص الأساسية لكل من أبعاد مفهوم السياسة الخارجية لتلك الوحدة، بهدف التوصل إلى نمط السياسة الخارجية لتلك الوحدة مقارنة بالوحدات الأخرى. فالتحليل العلمي للسياسة الخارجية يفترض أن السياسة الخارجية هي "سياسة نمطية"، أي أنها تتسم بخصائص متميزة تحدث بطريقة تكرارية يمكن رصدها واكتشاف مساراتها العامة والتنبؤ بها. ومن ثم، فإن الهدف هو التوصل إلى تلك الأنماط كخطوة نحو تفسيرها علمياً في منظومة العلاقات الدولية.

5. أنه من الممكن التمييز بين نمطين أساسيين في ميدان السياسة الخارجية: الأول نمط السياسة الخارجية لوحدة دولية معينة عبر فترة تاريخية طويلة نسبياً، أما الثاني فهو نمط السياسة الخارجية لمجموعات متماثلة من الوحدات الدولية خلال فترة تاريخية، كالسياسة الخارجية للدول النامية، والسياسة الخارجية للدول المتقدمة اقتصادياً.

4. اليات تحقيق السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

هناك اليات محددة لتحقيق السياسة الخارجية والعلاقات الدولية سويها اهمهن:

أ. الدبلوماسية: Diplomacy

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

ب. القوات المسلحة: Military Power

تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي

ج. الدعاية: Propaganda

تعني الدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين. والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة

الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها.

د. الأدوات الاقتصادية: **Economic Instruments**

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين: الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل. أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

ان السياسة الخارجية (Foreign Policy) استنادا لما تقدم تتعلق بحدود القيم المنبثقة من ادارة استراتيجيات الدولة خارجيا وفقا للثوابت والمتغيرات التي تحدد اطر ومحددات السياسة الخارجية لتلك الدولة.

والمراد من السياسة الخارجية في جزئية العلاقات الدولية يتحدد برؤية صانع القرار للاستراتيجيات التي يروم ادارتها وقيادتها بموازاة معينة للسياسة الداخلية حيث لا بد من تماهي السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية للدولة برؤية صانع القرار.

ان السياسة الخارجية (foreign policy): وفق ما تقدم: هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج. يحمل مجموعة المبادئ والأهداف التي تقرها الدولة لنفسها وتستعمل آلياتها لتنفيذها خارج حدودها، ويحدد كيفية تواصل هذا البلد مع

البلدان الأخرى في العالم ونمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتطوير تلك المصالح وتمييزها.

ثالثاً: القانون الدولي في العلاقات الدولية

1. القانون الدولي اصطلاحاً

للقانون الدولي الدولي (International law) تعريفات عديدة من أبرزها:

1. أنه مجموعة النظم والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وتعاونها على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل منها في فضاءه الجغرافي حيث انه: حكم العلاقات القانونية الخاصة ذات العنصر الاجنبي.

2. مجموعة من القواعد والمعايير القانونية التي يتم تطبيقها بين الدول ذات السيادة، وغيرها من الكيانات الأخرى المُعترف بها قانونياً على أنها جهات دولية فاعلة حيث يتكون من : مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول اي انه القانون الذي يعنى بحقوق وواجبات الدول.

وقد قامت الامم المتحدة في نطاق عمليات القانون الدولي المسندة اليها بتطوير مجموعة من القوانين، والاتفاقيات والمعاهدات والمعايير المركزية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك دفع عجلة السلام والأمن الدوليين الدولية. وتشكل العديد من المعاهدات التي أحدثتها الأمم المتحدة أساس القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول. في حين أن عمل الأمم المتحدة في هذا المجال لا يتلقى دائماً الإهتمام، ولكن تحدث تأثيراً يومياً في حياة الناس في كل مكان.

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة على وجه التحديد المنظمة أن تقدم المساعدة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك التحكيم والتسوية القضائية (المادة 33)، وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه (المادة 13)

وعلى مر السنين، أودعت أكثر من 560 من المعاهدات المتعددة الأطراف للأمين العام للأمم المتحدة، كما وأودعت العديد من المعاهدات الأخرى للحكومات أو الكيانات الأخرى. وتغطي هذه المعاهدات طائفة واسعة من الموضوعات مثل حقوق الإنسان ونزع السلاح وحماية البيئة.

وينقسم القانون الدولي الى:

أ. **القانون الدولي العام:** يمكن تطبيق القانون الدولي العام بين مختلف البلدان والمنظمات الدولية، وهو غالباً ما يتناول الحقوق والمسؤوليات التي تقع على عاتق الدول تجاه بعضها البعض، كما وينطبق القانون الدولي العام على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة (UN) ، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ، وهو يحدد القواعد الخاصة بالقضايا التي تهم البشرية كلها كالبيئة، والمحيطات، وحقوق الإنسان، والأعمال التجارية الدولية وغيرها، وتقوم هيئات دولية مختلفة بتطبيق هذه القواعد، فمثلاً تقوم المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في قضايا المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وتوجد قواعد القانون الدولي في المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات والتصاريح والجمارك وغيرها، فمثلاً يعتبر بروتوكول كيوتو اتفاق دولي بشأن تغير المناخ، حيث وافقت العديد من البلدان على خفض انبعاثات غازات الدفينة من أجل حماية البيئة بناءً عليه، كما وقعت العديد من الدول على اتفاقية حقوق الطفل. فيشمل ذلك المعاهدات داخل: التغييرات في النظام السياسي الدولي.

ب. **القانون الدولي الخاص:** يحدد القانون الدولي الخاص العلاقات بين المواطنين من مختلف البلدان، فمثلاً في حال تزوج رجل أمريكي وامرأة فرنسية في فرنسا ويعيشان في كيببيك، ففي حال رغبا في الطلاق، فإن قواعد القانون الدولي الخاص ستحدد ما إذا كان عليهم الذهاب إلى محكمة أمريكية أو فرنسية أو محكمة كيببيك للحصول على

الطلاق، وينطبق القانون الدولي الخاص على الأعمال التجارية، فمثلاً تعني العولمة والإنترنت أن الشركات تقوم بمزيد من الأعمال في البلدان الأخرى. فالقانون الدولي يرتبط بالعلاقات الدولية من خلال تحكيمها في الاستراتيجية التي تقوم بها الدولة لاداء خططها للعلاقات الدولية مع الارتباط بالقانون الدولي العام والخاص والانساني.

رابعاً: أهمية حفظ الاستقلال والسيادة في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في الفكر السياسي

أدى الواقع السياسي ونشوء حركات التحرر، إلى إحداث هزّات عنيفة في بنية المجتمعات كما وسّع آفاق العقل العالمي وعمّق إدراك الناس في العوالم الثالثة والمتخلفة حقيقة الصراعات العسكرية والسياسية في بلادهم.

هذا وفي الفكر الحديث فان: قرارات وأفعال الأفراد والمؤسسات والدول مرتبطة بترتيب أولويات الانتماءات لكل كيان وهذا الترتيب يدخل في الوعي والقناعات للأفراد أو في القانون والدستور للمؤسسات والدول ولا يعد ذلك تأثيراً خارجياً أو إخلالاً بالاستقلال وإنما مبادئ ومحددات قيّمة.

والمعنى اللغوي الجديد لكلمة استقلال، قد أخذ من المصطلح العلمي السياسي بعد أن شاع وذاع في الأوساط الاجتماعية العربية الثقافية وغير الثقافية، نتيجة التلاحق الفكري والترجمات والتلاقي بين ابناء هذه المنطقة والغرب... أن الاستقلال السياسي (Political Independence) ينطوي على تمتّع الدولة بالسيادة، أي بما لها من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج. فالاستقلال هو سيادة مطلقة.

ويعني «الاستقلال» حرية الشخص الطبيعية، أي عدم تدخّل الغير في شؤونه الخاصّة أو إشرافه أو نفوذه المباشر أو غير المباشر.. يعتبر استقلال الدولة واحدًا من الشروط الضرورية للاعتراف بشرعيتها، بل هو شرط في تعريف الدولة، إذ يُعرفها بعضُ رجال القانون الدولي بأنها «وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة إجتماعية لها حق ممارسة سلطة قانونية معينة على أمة مستقرة فوق إقليم محدد». وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها. وثمة تعريف آخر يعتبر الدولة "مجموعة كبيرة من الناس تقطن بشكل دائم، إقليمًا معينًا، وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال"

إن ممارسة الدولة قرارها السياسي داخليًا وخارجيًا وفق إرادتها الحرة، يعبر عنه حينًا بلفظ الإستقلال، وأحيانًا بلفظ السيادة، أو بمعنى آخر عدم خضوع الدولة لأي سلطة داخلية كانت أو خارجية.

فعلى المستوى الداخلي يعني استقلال الدولة امتلاكها السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات والمناطق الداخلة تحت حكمها، وهي تستمد شرعيتها من التعاقد بين الحكام والمحكومين، أو البيعة الشرعية. وهذه الشرعية هي التي تخول الدولة تشريع القوانين والنظم وجعل الناس يلتزمونها صوتًا لمصالحهم من جهة ولهيبه الدولة من جهة أخرى، كما تمنحها سلطة تدبير شؤون البلاد سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وتعليميًا وقضائيًا، إنطلاقًا من خصوصية البلاد وما تقتضيه المصلحة العامة. أما على المستوى الخارجي فمبدأ استقلال الدولة وسيادتها يعني استقلالها فعليًا وقانونيًا في ممارسة قرارها الدولي بعيدًا من سيطرة أي دولة أخرى أو توجيهها. كما يعني هذا المبدأ اعتراف الدول الأخرى بها، وحققها في التمثيل الدبلوماسي، وفي عضوية المنظمات الدولية، وحريتها في اتخاذ القرارات الدولية على الصعيد الخارجي وعلى صعيد العلاقات الدولية، من

دون قيد أو شرط أو إكراه أو ضغط ما خلا الالتزامات التي يقرها القانون الدولي والمعاهدات الدولية الثنائية

والإقليمية في نطاق الندية والاحترام المتبادل.

ويرتبط حفظ الاستقلال في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بنوع سيادة الدول حيث وتنقسم الدول من حيث السيادة الى قسمين ضمن منظومة العلاقات الخارجية:

- القسم الأول: دول ذات سيادة كاملة لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى، ولها مطلق الحرية في وضع دستورها أو تعديله.

- القسم الثاني: دول منقوصة السيادة لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة لخضوعها لدولة أخرى أو تبعيتها لهيئة دولية تشاطرها بعض الاختصاصات، كالدول التي توضع تحت الحماية أو الانتداب أو الوصاية وكالدول المستعمرة في استراتيجيات علاقاتها الخارجية والدولية

ولقد: كان لتغيير ميزان القوي العالمية أثر على السيادة القومية. فمن ناحية أخرجتها بشكل ثابت من عزلتها القديمة، فكان على مفهوم السيادة أن يواجه تحديات صعبة أولها؛ أن الظروف الدولية أصبحت بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة أكثر إلحاحاً لها للانطواء تحت تنظيم دولي يرفع حقوقها ويصون سيادتها، وثانيها أن هذه الظروف جعلت في التضحية بجزء من السيادة أمراً ممكناً ومقبولاً في سبيل إحلال الأمن والسلام.

وهكذا وفي الفكر السياسي الحديث يرتبط حفظ الاستقلال بالسيادة وسط العلاقات الدولية من حيث كونها متلازمين في الغاية والاتجاه بالنسبة للدولة وسياستها الخارجية

وواقعية تطبيق هذه السياسة من خلال الاستقلال والحفاظ عليه والسيادة والحفاظ عليها.
وإدارة السياسة الخارجية واستراتيجيات العلاقات الدولية اداء واحدا.

مصادر ومراجع اخرى للاطلاع اضافة للمراجع المذكورة في الهوامش:

1. د. نادية محمود مصطفى، مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992)،
2. د. حسن نافعة (وآخرون)، مقدمة في علم السياسة . الجزء الثاني: الدولة والعلاقات الدولية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001).
3. د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية . النظرية والواقع، (أسيوط، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2001).
4. د. ودودة بدران، دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية . مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ضمن د. نادية محمود مصطفى (وآخرون)، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)
- (5) Morton Kaplan, [System and Process in International Relation](#), (New York: John Wiles, Sons Inc., 1912).
6. إيف كراستيف" و"ستيف هولمز"، في كتابهما المعنون "الضوء الذي أخفق: الحساب"، لندن، 2022م (لم يترجم بعد)
7. بول ولكنسون، العلاقات الدولية، ط2، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2022م
8. الفيروز ابادي، تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، دار صادر، بيروت، بلا سنة
9. احمد اسماعيل شكري، في معاني الاستقلال، صحيفة الشروق المصرية، العدد:16، اكتوبر 2013، صفحة الراي،
10. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة لقانون الأمم المتحدة، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي، ط1، منشأة المعارف الإسكندرية 1971م
11. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2011'

12. عصام العطية, القانون الدولي العام, ط1, جامعة بغداد, العراق, 1992,
13. محمد السيد سليم, التحليل العلمي للسياسة الخارجية . إطار نظري, الفكر الاستراتيجي العربي, عدد 40, أبريل 1992,
14. عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم, المنهج الواقعي واثره على السياسة الخارجية الأمريكية, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2009
15. علي عبود المحمداوي, الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا, ط1, الدار العربية للعلوم, بيروت, 2015